



المصدر: البيان

التاريخ : ٣٠ اغسطس ١٩٩٢

الاختلالات في هياكل النظام الدولي الجديد المعايير المزدوجة في طرح قضية الديمقراطية

من القضايا الهامة المرتبطة بانهضات التحول نحو نظام عالمي جديد، تلك المتعلقة بعدم وجود معايير موحدة يمكن الاحتكام اليها بخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة والتي تأخذ على عاتقها مهمة تشييد النظام الدولي الجديد ازاء قضية ديمقراطية في بلدان شرق أوروبا ودول الجنوب.

يقلم - د. حسن توفيق
قسم العلوم السياسية كلية
الاقتصاد جامعة القاهرة

واحترام حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة ذاتها. فالدولة التي تنصب نفسها رقيبا ووصيا على ضمكت احترام حقوق الإنسان في العالم الى اي مدى هي قادرة على ان تقدم لهذا العالم نموذجا يحذى به في هذا المجال؟

ونقطة الانطلاق في معالجة هذه الجزئية هي رصد دلالات أحداث لوس انجلوس التي تفجرت في نهاية شهر ابريل ومطلع شهر مايو ١٩٩٢ في صورة اعمال شغب حادة وواسعة النطاق فضلا عن اعمال النهب والسرقه والتعمير والحرق. ولم تقتصر الأحداث - التي تعتبر اسوأ أحداث في الولايات المتحدة منذ ٢٥ عاما - على مدينة لوس انجلوس بل امتدت الى مدن امريكية أخرى وسببها المباشر هو الحكم الذي أصدرته إحدى المحاكم الأمريكية بترثة أربعة ضباط امن من البيض من تهمة الاعتداء على صديق أسود. ونظرا لضخامة هذه الأحداث فقد وصفها الرئيس بوش بأنها مأساة وتم استدعاء قوات فيدرالية من الجيش ومشاة البحرية الأمريكية الى جانب قوات الامن للسيطرة على الأحداث كما امر الرئيس بوش بإعادة فتح التحقيق في القضية التي فجرت الأحداث حتى لن يغضب الصحفيين والمعلقين نهكم على هذا الوضع ووصف لوس انجلوس بأنها عاصمة للعالم الثالث، حيث تصرف النظام الأمريكي النظام كأي نظام سيالي محاصر في دولة نامية. وقد كشفت أحداث لوس انجلوس عن عدة مشكلات خطيرة في بنية النظام الديمقراطي الأمريكي. وهو الأمر الذي يحجم من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على ان تقدم نفسها للعالم باعتبارها دولة - نموذج في مجال تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ويمكن بلورة اهم المشكلات التي كشفت عنها وأكدت أحداث لوس انجلوس فيما يلي:

- انقسام المجتمع الأمريكي الى امتين بيضاء وسوداء. واستمرار مظاهر التفرقة العنصرية بين البيض والسود كجزء من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الأمريكي من ناحية وكمجزء من البنية الثقافية والذهنية والتكوين الثقافي للمواطنين الأمريكيين من ناحية أخرى وذلك على الرغم من معالجة هذه المشكلة على مستوى النصوص والقوانين وهو الأمر الذي يخلق لدى السود احساسا بأنهم ليسوا جزءا من الحلم الأمريكي.

- ان المجتمع الأمريكي يعاني من أزمة اقتصادية ليس هنا مجال التفصيل في اسبابها لكن من أبرز مظاهرها تباطؤ معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة.

من القضايا الهامة المرتبطة بارهاصات التحول نحو نظام عالمي جديد، تلك المتعلقة بعدم وجود معايير موحدة يمكن الاحتكام اليها بخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة والتي تأخذ على عاتقها مهمة تشييد النظام الدولي الجديد ازاء قضية الديمقراطية في بلدان شرق أوروبا ودول والجنوب.

فممارسات الولايات المتحدة في هذا المقام تكشف عن ازدواج بل وتعدد في المعيار ففي بعض الحالات اصررت على ضرورة قيام نظم ديمقراطية بل وعلقت مساعداتها الاقتصادية لبعض الدول على درجة تقدمها على طريق الديمقراطية واقتصاد السوق. كما هو الحال بالنسبة لأغلب دول رابطة الكومنولث. ورثة الاتحاد السوفياتي السابق. وفي حالات أخرى تكتفي بالوعظ والنصح. وفي حالات ثالثة تغض الطرف عن استمرار نظم تقليدية ومشيدة طالما ان هذه النمط ترتبط بالسياسة الأمريكية ومدير لها بالنسبة والولاء.

وفي هذا الإطار فإن التناقض في المواقف الأمريكية ازاء قضية حقوق الإنسان يجسد هذه الإرباكية في القيم والمعايير. فلوالات المتحدة تجعل بين مسألة حقوق الإنسان لحد مكونات سياستها الخارجية، وكثيرا ما وظفت هذا الشعار في إطار صراعها مع الاتحاد السوفياتي السابق.

وتعود ترفعه لاضفاء مسحة انسانية وخلاصية على النظام الدولي الجديد. ولذلك نحدد ار ادولة التي تصدر وزارة الخارجية منها تقررا سنويا عن انتهاكات حقوق الإنسان في العالم. تتجاهل الانتهاكات البشعة والمنظمة التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان العرب في الاراضي المحتلة. وينطبق نفس الشيء على للومع الأمريكي من قضية الإرهاب. فالامم المتحدة الإسرائيلية مبرر مشروع ويمكن تعهده في إطار حق الدفاع الشرعي عن الممر بينما اعمال العنف السوفياتي التي يقوم بها الفلسطينيون ضد سلطات الاحتلال تعتبر اعمالا ارهابية غير مشروعة لمر ما. عر حال الديمقراطية في الدولة امر ممر نفسها رقيبا على لوضع الممرضة وانتهاكات حقوق الإنسان في هذه

أحداث لوس انجلوس وإزمة الديمقراطية الأمريكية

لاذ في ر حجة الولايات المتحدة الأمريكية في طرح الديمقراطية على مستوى المقام نموذج مصف عامة. وعلى مستوى المقام ممرسة مصف خاصة ترتبط في حصر صها محدود تطبيق الديمقراطية

وخاصة بعد ظهور تقارير من منظمة العفو الدولية تفصح مظاهر انتهاك حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وتأسيسا على ما سبق، فإن الدولة التي تسعى لبناء نظام دولي جديد استنادا إلى مبادئ الديمقراطية الليبرالية، والتي تعتبر نفسها المرجعية الأساسية بشأن حماية حقوق الإنسان، والتي تصدر وزارة خارجيتها تقريرا سنويا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في العالم، وخاصة في بعض دول الجنوب، هذه الدولة أي الولايات المتحدة، لا تملك مصداقية تقديم نفسها إلى العالم باعتبارها نموذجا يحتذى في مجال تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بعدما اتضح أن هناك بعض أوجه الخلل والقصور الجوهرية التي يعاني منها النظام الديمقراطي الأمريكي. والدولة التي ترغب في إعادة ترتيب أوضاع العالم عليها أن تعيد ترتيب بيتها من الداخل أولا، ولذلك لا يتوقع أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية معنية بقضية الديمقراطية في البلاد العربية في الوقت الذي تبدو فيه غير معنية بهذه القضية بالقدر الكافي من داخلها.

رابعا - مستوى العلاقات بين

المراكز الرأسمالية الكبرى
إن وجود الاتحاد السوفييتي السابق كمصدر للخطر والتهديد كان يمثل أحد عوامل التماسك داخل المعسكر الغربي، سواء على مستوى النظم الداخلية أو على مستوى العلاقات بين الدول الرأسمالية الكبرى. ولذلك بدأت الحياة السياسية في دولة أوروبا الغربية تشهد تحولات هامة على صعيد الخيارات والتوجهات. وقد ظهر ذلك في نتائج الانتخابات التي جرت في

النمضخ والمديونية وتخفيض برامج المساعدات الاجتماعية والأهم من وجود الأزمة الاقتصادية هو عدم العدانة في توزيع ثروتها حيث أن السود هم أكثر معاناة من جراء هذه الأزمة، وهو الأمر الذي يتعكس بصورة سلبية على مستوى معيشتهم. وقد ارتبط بالأزمة الاقتصادية تصاعد بعض الأمراض الاجتماعية مثل العنف والجريمة والمخدرات والاعتصام وتنامي مظاهر التهميش الاجتماعي في قلب المدن الكبرى. وقد كشفت العديد من التقارير والتحقيقات والمقالات الصحفية التي ظهرت بعد الأحداث أن السود بحسب نسبتهم في إجمالي عدد السكان يمثلون من ١١ - ١٥٪ من إجمالي السكان أكثر انخراطا في هذه الأمور وأكثر معاناة من جرائمها.

- في الأحداث انشأت العديد من التساؤلات حول طبيعة النظام القضائي الأمريكي. وارتفعت الأصوات المطالبة بضرورة إصلاح هذا النظام.

- لما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت في تفكيك الاتحاد السوفييتي بشكل غير ميسر وذلك من خلال التأكيد على ضرورة السماح للقوميات بالاستقلال. فمن أحداث لوس أنجلوس كشفت عن أن مشكلة الأقليات والقوميات لا تزال قائمة في بنية المجتمع الأمريكي وهي قابلة للانفجار متى توافرت عوامل معينة، وذلك لأن استراتيجية بوتقة الصهر التي تبنتها الولايات المتحدة قد فشلت في تحقيق هدف الاندماج القومي للمجتمع الأمريكي.

- في أعقاب أحداث لوس أنجلوس أثارت قضية حقوق الإنسان، وخاصة حقوق السود داخل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة عنيفة - مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المسألة كانت مطروحة من قبل

تجعل الولايات المتحدة من مسألة حقوق الإنسان أحد مكونات سياستها الخارجية، وكثيرا ما وظفت هذا الشعار في إطار صراعها مع الاتحاد السوفييتي السابق، ولكنها تتجاهل الانتهاكات البشعة والمنظمة التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة.

وان تتمتع بدرجة اكبر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

خامسا: مستوى العلاقات بين

الشمال والجنوب

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على فوارق الفنى والفقر تتسع بين الشمال والجنوب

ان مصر اغلب دول الجنوب ومنها الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة سوف يكون المزيد من التهميش. وبالسذات تلك الدول التي تعاني من عدم او ضعف القدرة على التكيف مع هذه المتغيرات. خاصة وان اغلب هذه الدول خرجت من عقد الثمانينات وهي تعاني من مشكلات متفاقمة اقتصادية واجتماعية وسياسية. لذلك فان انتهاء التناقض بين الشرق والغرب سوف يكون على حساب تعميق التناقض بين الشمال والجنوب. ويمكن بلورة اهم المؤشرات التي تكشف عن تزايد احتمالات تهميش اغلب بلدان الجنوب في ظل اوضاع النظام الدولي الجديد فيما يلي:

١ - وجود مجموعة من الاختلالات والتباينات التي تكشف عن استمرار غياب العدالة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وقد كشف التقرير الثالث عن التنمية البشرية ١٩٩٢ الذي اصدره البرنامج الانمائي الامم المتحدة في منتصف عام ١٩٩٢. كشف عن حقائق خطيرة ومتعلقة بهذا الخصوص اهمها:

- ان ٢٠٪ من سكان العالم يحصلون على ٨٢.٧٪ من مجموع دخل العالم بينما الى ٢٠٪ من سكان العالم الاكثر فقرا يحصلون على ١.٤٪ من دخل العالم والد ٢٠٪ الاقل فقرا يحصلون على ١.٩٪ من دخل العالم. وهناك ٢٠٪ ثالثة فقيرة تحصل على ٢.٣٪ من دخل العالم وهذا يعني ان ٦٠٪ من سكان العالم يحصلون على ٥.٦٪ من اجمالي دخل العالم. ويكشف هذا عن الفجوة الواسعة بين اغنياء العالم وفقرائه.

- ان الدول الغنية تستهلك حوالي ٧٠٪ من الطاقة العالمية و ٧٥٪ من معادن العالم و ٨٠٪ من اخشابه. و ٦٠٪ من طعامه. وفي الوقت نفسه يوجد في الوقت الراهن حوالي ٢٣٠٠ مليون من البشر يفتقدون الى خدمات الصرف الصحي. و ١٣٠٠ مليون لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب الصالحة. تلعب عن انتشار المجاعات في العديد من الدول الافريقية. في الوقت الذي

بعض هذه البلدان بعد عام ١٩٩٠. وفي بعض الحالات حدثت ازمت سياسية حادة كما هي الحال بالنسبة ليطاليا هذا على الصعيد الداخلي في الدول الرأسمالية الغربية اما على صعيد العلاقات بين هذه الدول فان من اهم نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه هو زيادة احتمالات التنافس بين الدول الرأسمالية الكبرى. واهمها اليابان ودول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة. ومرد ذلك هو تحرير اليابان ودول المجموعة الأوروبية من حاجتها المظلة الحماية النووية الأمريكية. وسوف تزداد امكانات هذا التنافس في ظل ما سبق ذكره عن صعود ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى. وفي هذا السياق يمكن رصد ابعاد التوتر في العلاقات الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة. وبين اليابان ودول المجموعة الأوروبية. وبين دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة. ولاشك في ان هذه المناخات سوف تلقي بتأثيراتها السلبية على طبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب. ولذلك راح البعض يتحدث عن ضرورات «السلام العالمي الاقتصادي»... ولم يقتصر التنافس بين دول المجموعة الأوروبية - او بعضها - والولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاقتصادي فقط بل امتداد الى المجال العسكري.

وفي هذا الاطار تسعى بعض دول المجموعة الأوروبية لتحقيق درجة اكبر من الاستقلال الذاتي لدول المجموعة في مجال الامن والدفاع. وقد تجسد ذلك بشكل واضح في الاتفاق الذي ابرمته كل من فرنسا والمانيا في مايو ١٩٩٢ بتشكيل فيلق فرنسي - الماني مشترك قوامه من ٣٥ - ٤٠ الف جندي يكون ثواة لقوة دفاع اوروبية. وقد وجهها الدعوة لدول اوروبية اخرى للاشتراك في هذه القوة وقد لحدث هذا القرار ردود افعال قوية من قبل كل من امريكا وبريطانيا حيث هاجمتا الاتفاق صراحة. لما يمكن ان يحدثه من تأثير سلبية على حلف الاطلنطي اذ ستترتب عليه ازدواجية في الاختصاصات. وهذا من شأنه تعقيد عملية اتخاذ القرار العسكري في أوروبا خاصة وان فرنسا رفضت وضع الفيلق تحت ادارة الاطلنطي واكثر من هذا فقد احدث هذا الاتفاق انقساماً بين الدول الأوروبية الاعضاء في الاطلنطي فلنضمت الى بريطانيا في رفضها للاتفاق كل من هولندا والبرتغال واطاليا. بينما ابدت كل من بلجيكا ولوكسمبرج واسبانيا استعدادها في الانضمام الى الاتفاق. ويجسد الاتفاق الفرنسي - الماني. رغبة البلدين في بناء أوروبا كقوة عظمى. ولكي يتحقق هذا لا بد

للتدخل في شؤون هذه الدول بالشكل الذي يخدم مصالحها. ويمكن ان يستخدد العديد من الادوات لتحقيق هذا الهدف بما فيها الادارة العسكرية.

ج - ان انتهاء نظام القطبية الثنائية من شأنه تضيق مجال حرية الحركة امام دول الجنوب. لان هذا التضاد كان يوفر لبعضها مجالا لممارسة المناورة السياسية والنعب على التوازنات والتناقضات بين القوتين العظميين واذا كان ما يعرف بالنظام الدولي الجديد يقود على مبادئ الامن الجماعي والشرعية الدولية والاعتماد المتبادل وتسوية المنازعات بالنظر في السلمية. فالارجح ان هذه المبادئ سوف تطبق فيما بين دول الشمال فقط وفي هذا الاطار فمن المتوقع ان يظل الجنوب يموج بالصراعات الاجتماعية الممتدة والحروب الاهلية الداخلية والصراعات الاقليمية وسيظل مستودعا للتفجرات الذرية وكم ذلك من شأنه تهيمش موقع العالم الثالث على خريطة النظام الدولي الجديد

د - ان انخراط الدول المتقدمة بدرجات متفاوتة في مجالات الثورة الصناعية الثانية وما يمكن ان يترتب على ذلك من تخليق لمواد خاد بديلة كفيلا بأن يؤدي الى تقليص الاهمية الاستراتيجية لبعض المواد الخام التي تمتلكها بعض دول الجنوب.

هـ - ان هناك عوامل موضوعية تحد من دور دول الجنوب في عملية تشكيل النظام الدولي الجديد اهمها: زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين دول الجنوب. وغياب التحد الأدنى من الاتفاق حول الاولويات الاستراتيجية بين هذه الدول. ناهيك عن ضعف هياكل ومؤسسات التعاون والتنسيق التي تمثل اطار الحركة الجماعية لدول الجنوب فضلا عن بعض السياسات والادوات التي تستخدمها بعض الدول الرأسمالية المتقدمة للحيلولة دون تبلور حركة جماعية فاعلة ومؤثرة على مستوى الجنوب او حتى على مستوى بعض اقاليمه الأساسية.

تعاثي فيه بعض دول الشمال من التهمة.

- ان خسارة دول الجنوب نتيجة الأوضاع غير المتكافئة في العلاقات التجارية والمعاملات المالية الدولية. تمثل اضعاف ما تحصل عليه هذه الدول من معونات خارجية اذ تكلف دول الجنوب حوالي ٥٠٠ مليار دولار سنويا.

- يشير التقرير الى ان فوارق الفنى والفقر تتسع معدلاتها بصورة كبيرة. ففي عام ١٩٦٠ كان دخل الفرد بالنسبة للمعشرين في المائة الذين يعيشون في الدول الاكثر فقرا بحوالي ٣٠ ضعفا وفي عام ١٩٨٩ تزايدت الفجوة ليصبح الفارق بين دخل الفرد في المجموعتين حوالي ٦٠ ضعفا

- ذكر التقرير ايضا ان تخفيض الانفاق العسكري بنسبة ٣٪ فقط خلال عقد التسعينات يمكن ان يوفر لجهود التنمية ١٥٠٠ مليار دولار منها ١٢٠٠ مليار دولار للدول المتقدمة و ٣٠٠ مليار للدول المتخلفة. ومن المفارقات انه في الوقت الذي تذهب فيه بعض الدول المتقدمة الى خفض الانفاق على التسليح. فان الدول النامية تنجح في زيادته اذ ان حوالي ٧٥٪ من تجارة اسلح في العالم تذهب الى الدول النامية.

وجدير بالذكر ان استمرار هذه الفجوات والاحتلالات بين الشمال والجنوب كفيلة بان تجعل من الجنوب مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار في النظام العالمي فالاستقرار الدولي رهين بتحقيق تنمية عقلية متوازنة وبمواجهة حذور المشكلات التي تمثل مصادر للتوتر والنزاع في الجموع فانتماع لا يمكن ان يبعد بالاستقرار مع وجود جنوب يعاني من مظاهر عدم الاستقرار لان هذه الوضعية سوف تساعد على زيادة موجات الهجرة من الجنوب الى الشمال فضلا عن خلق بيئة ملائمة لزيادة اعمال العنف واشكال الرقوض المضادة للشعاع

ب - ان انتهاء الحرب الباردة بمعناها التقني سوف يقلل من الاهمية الاستراتيجية لبعض دول الجنوب. كما ان تفكك الاتحاد السوفييتي وانهارد يفسح المجال امام الولايات المتحدة الامريكية